مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧١/٥/٢٥

حـــول تفســـير حـــركة جمـــاهير ١٥ مايـــو

لقد كان الرئيس الســادات على صواب وهو يؤكد ان حركة الجماهير فى ١٥ مايو ــ انفعالا منها بأحداث الايام السابقة ــ لم تكن تنشىء « ثورة » فى حد ذاتها ، بل استمرارا لمسيرتها المتصلة منذ ثورة ١٩٥٢ ــ ذلك ان « الثــورة » تعنى على الدوام « تغييرا فى السلطة » ، وفى « القوى الاجتماعية الممثلة فى السلطة » ، ويضفى هــذا التصور على حركة جماهير ١٥ مايو معنى انهاء مرحلة ، وبدء مرحلة جديدة .

وليس هناك شك فى ان انطلاقة الثورة منــذ ٢٣ يوليــو ١٩٥٢ بقيــادة جمال عبد الناصر ، وتصور جمال عبد الناصر لطريق التطور الاجتمــاعى ، والتحــرر الوطنى ، والتوحيد القومى . وافتراض ان حركة ١٥ مايو تنشىء «ثورة جديدة» ، يكسب ما وصفه الرئيس السادات بانه « عملية تصحيح فى مسار الثورة » ،

صفة « الثورة » على المسار السابق ، اى صفة الخروج عليه ، والانفصال عنه ، والانطلاق فى مسار جديد ، وهو ما حرص الرئيس السادات على تأكيد رفضه له تماما ، وازالة اى غموض حوله بقوله :

« نحن على الطريق .. نحن على المسيرة .. نحن على الهدف ، استمرارا واتصالا .. ارتباطا وعهدا .. من يوم انتصار الثورة فى يوليو سنة ١٩٥٢ ، الى انتصار الوطنية فى حرب السويس سنة ١٩٥٦ .. الى انتصار الاشتراكية فى قوانين يوليو المجيدة سنة ١٩٦١ ، الى انتصار ميثاق العمل الوطنى فى سنة ١٩٦٢ ، الى انتصار يومى ٩ و ١٠ يونيو سنة ١٩٦٧ ، الى انتصار بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ .. الى انتصار ارادة الانسان الحر .. انتصار ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .. هذه هى معالم الطريق ، وهى اعلامه » .

غير ان الفيصل فى تقرير طبيعة السلطة ، ومحتوى الثورة ، وتحديد اتجاه مجراها ، قبل ان تقرره الاقوال ، أو الافراد ، تحدده المبادىء السياسية المعلنة ، التى تلتزم بها السلطة ، وتعمل بمقتضاها ، وتحاسب على اساسها ، وهى المبادىء التى تشكل ضوابط الشرعية وأسسها ومقوماتها .. وهذه المبادىء طرحها الرئيس السادات فى بيانه أمام مجلس الامة ، وهو يتحدث عن تصوره لما ينبغى ان يتضمنه الدستور الدائم : تحقيق وتأكيد الانتماء المصرى الى الامة العربية ، حماية كل المكتسبات الاشتراكية وتدعيمها ، وخلق الظروف الملائمة لتوسيع نطاقها ، بما فى ذلك النسبة المقررة فى الميثاق للفلاحين والعمال فى مجلس الشعب ، وفى المجالس الشعبية المنتخبة على مختلف المستويات : ٥٠ ٪ على الاقل .. الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية ؛ تأكيد الشرعية الاشتراكية كأساس للعلاقات فى المجتمع وفى الدولة ، وخضوع الدولة للقانون ورقابة القضاء ، وضمان حق كل مواطن فى اللجوء الى القضاء ، وضمان اشتراك الشعب فى ادارة العدالة عن طريق المحلفين ، بما يكفل ديمقراطية القضاء ، والرجوع الى الشعب فى كل المسائل الهامة عن طريق الاستفتاء الشعبى .

هذه المبادىء وغيرها ، التى حرص الرئيس السادات على أن يؤكد ضرورة تضمينها فى الدستور الدائم ، انما تدحض تصور ان « ١٥ مايو » يعد « ثورة » على الثورة السابقة ، وبلورة لمسار مغاير ، بل هى تأكيد لانتماء حاضر ومستقبل حركة الثورة الى ماضى حركة الثورة ، وان كانت تدخل تعديلا على المسار السابق ، تعديلا ينجم بالضرورة عن التعديل الذى جرى فى « تركيب السلطة » بالاشخاص المنتمين اليها ، وبالنظم وأساليب العمل التى كانوا يعملون بمقتضاها ، وهو تعديل ينتظر له أن يأخذ مجراه مع اعادة تشكيل تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ، واعادة بناء التنظيمات الجماهيرية .. فهل هو تعديل فى اتجاه « التقدم » ، وفى اتجاه « تطوير الثورة » ، « بتصحيح مجراها » و « تجاوز اى انحراف » و « تقويم كل اعوجاج » ، أم ينبىء بغير هذه المعانى ؟

لقد حدد رئيس الجمهورية المبادىء ، تحديدا لخط الثورة مستقبلا . غير ان اكساب هذه المبادىء محتواها ، وصونها فى التطبيق ، وحمايتها من أية محاولة للانقضاض عليها ، أمر اصبح الان متوقفا على مقدار دفاع تحالف قوى الشعب العاملة بنفسها عنها ، وتحركها الايجابى للحفاظ على مصالحها — مصالح

الثورة ـ بعد ان اثبتت احداث الايام الاخيرة ان هذه المصالح لا تصان بالاعتماد فقط ـ او اساسا ـ على اجهزة علوية ، تنسب لنفسها تمثيل الجماهير ، دون ان يحقق اسلوب عملها الانفتاح الحقيقى والارتكاز الفعال على حركتها فى المصانع والحقول ومجالات العمل على تنوعها .

وحتى تستطيع جماهير الثورة ان تنطلق بشكل فعال ، وان تحمل ممثلين اصلاء لها ، خلال الانتخابات القادمة ، الى مواقع المسئولية فى التنظيم السياسى والدولة ، ينبغى ان تدرك ان شرط انطلاقتها ، **هو مقاومة الاتجاه الذى يريد تصوير عملية « التصحيح » ، على انها تحمل فى اساسها ادانة للماضى ، بدلا من ان تقتصر على ادانة لاوجه قصور فيه ، حتم التمسك بالجوهريات تجاوزها .** وعملية التصحيح هذه ينبغى ان تكون فرصة مجددة **لتاكيد الجوهريات** ، ولاكسابها **مزيدا من الاندفاع** ، بدلا من ترك الارض فسيحة لقوى متربصة ، ترى المناسبة سانحة للنيل من الجوهريات ، **بتعميم الخطأ** ، وتصوير ظهوره فوق سطح الاحداث ، على انه يرجع الى اسباب اصيلة ، ولا يرد الى اعتبارات عارضة او مرحلية .

وجدير بالذكر ، فى هذا الصدد ، ان **جمال عبد الناصر** ، نتيجة المركز القيادى الفريد الذى حققه بفضل حماسته الثورية المرهفة ، ومن خلال تجاربه المتراكمة فى توجيه مصائر الثورة منذ مولدها ، طوال ثمانى عشرة سنة ، **استطاع ان ينشىء**

حالة فريدة فى تركيب « بنيان السلطة » على نحو اكسب المنطلق الاشتراكى فى مصر صفة عدم اقتصارها فقط على عمليات **تاميم للمؤسسات والمنشآت المادية وحدها** [المصانع والمصارف والوحدات الانتاجية الرئيسية] ، بل اضفى على هذا المنطلق طابع « **تاميم الصراع الاجتماعى** » **ذاته** ، والمقصود بهذا المصطلح ، **هو تحويل المنطلقات الاجتماعية والسياسية المتباينة — ذات دلالة ومشروعية فى المجتمع — الى نوع من « التوزيع الوظيفى »** ، لكل من هذه المنطلقات « وظيفته النوعية » ، فى خدمة مسار حركة الثورة عموما ، وبشكل يضمن لهذا المسار استجابة احتياجات الجماهير ، وتخطى العوائق المتجددة فى طريق الثورة بأقل قدر من القلقلة ، وعلى نحو يسقط عن اية قوة متحدية فرصة انتزاع قطاع من الجماهير فى مواجهة السلطة القائمة ، او ضدها .

واذا صح ان هذا التركيب فى « بنيان السلطة » قد اكسب حركة الثورة طوال قيادة جمال عبد الناصر قدرا محققا من « الاتصال » والاستقرار ، **فيرجع الفضل فى ذلك الى شخصية القائد ومركزه الفريد ، وحاسته فى استشفاف متطلبات حركة الجماهير واحتياجاتها ، قبل ان يرجع الى ما تطلبه هذا « التاميم للصراع الاجتماعى » من اجهزة نمت حجما وشانا ، مع تاكيد عملية « التوزيع الوظيفى » ، وهى اجهزة حملت ، بعد رحيل عبد الناصر ، خطر مزاحمة شرعية**

السلطة ، فى ظل وضع كان من المحتم فيه ان تستعيد المنطلقات الاجتماعية مجراها الطبيعى فى بروز تباينها ، بقدر انزواء صفة « التوزيع الوظيفى » فيما بينها .

واليوم ، لم يعد بديلا لاستشراء الاجهزة ، احلال اجهزة اخرى محلها ، بل « **البديل** » الذى يستخلص من احداث الايام الاخيرة كل دروسها ، ويسير بارادة التصحيح الى نتائجها المنطقية ، ويتجنب نموا متجددا لاجهزة ضاغطة ، تحجب التعبير الطليق عن المنطلقات السياسية المشروعة اجتماعيا ، **هو توفير المناخ الانسب لاطلاق الحركة الجماهيرية** ، على أن يكون مفهوما **ان** « **الحرية** » **لم تكن فى اى يوم منفصلة عن محتواها الاجتماعى** ، و « حرية الحركة » **هى اولا للقوى الاجتماعية ذات المصلحة** الاصيلة فى استمرار مسيرة الثورة ، **لتحالف قوى الشعب العاملة** ، وفى مقدمتها **الطبقة العاملة** ، تقديرا « لدور العمال **الطليعى** — على حد قول الرئيس السادات — فى تحالف **قوى** الشعب العاملة » .

فى ضوء هذا المفهوم ، ليس من شك فى ان التصور الذى طرحه **الرئيس السادات** ، القائم على « **تقنين الثورة** » ، واعلاء كلمة القضاء ، وضمان ديموقراطيته ، عن طريق ادخال نظام المحلفين ، وبناء المؤسسات الراسخة الجذور ، ذات الكلمة التى

تعلو على مراكز القوى واهواء الافراد ، هو تصور اصيل يعبر عن ادراك عميق لمقتضيات المرحلة الراهنة ، وهو تصور باستطاعته **ان يسير بعملية التصحيح الى نهايتها المنطقية** ، وان يحقق للانتخابات القادمة للاتحاد الاشتراكى ، وللتنظيمات النقابية والجماهيرية ، مجالا لانجاز هذا التصحيح فى التطبيق □

محمد سيد أحمد